اتضح ان كل ما ورد تحت هذا العنوان قد نسخ حرفيا مع تغيير مواقع بعض الكلمات فقط واستبدال كلمة « خضروات » بـ « خضار » ، وذلك عن الصفحة ١٤٢ — ١٤٣ من كتاب النظام الاقتصادي في فلسطين . حيث اعد هذا الجزء منه « مونتاغيو برون » والذي اشار الى انه جمع معلوماته بدوره عن Village Note Books وتعطي الكاتبة نسبة خاطئة للاراضي المزروعة عنبا ، بل ومضاعفة عشر مرات فالاراضي المزروعة عنبا عام ١٩١٣ كانت ٣٧٣٦٠ دونما ملكية اليهود ١٢٠٠ دونم . والنسبة التي تعطيها الكاتبة ٣٣٪ بينما النسبة الصحيحة هي ٣ر٢٪ والمزايدة التي خضعت لها نسبة اراضي اليهود المزروعة عنبا خضعت لمناقصة عندما تحدثت الكاتبة عن زراعة الدخان وعن « ٥٦ دونما انتجت ١٧٥ كغم » (ص ٣١) . فهل من المنطقي ان ينتج دونم الدخان حوالي ثلاثة كيلو غرامات فقط ؟ وهل كان صعبا على الانسة عنان ان تعود الى مرجعها المفضل (النظام الاقتصادي في فلسطين) والذي اشار الى انتاج التبغ والمساحة التي زرعت به ، (ص ٢٠٦) . حيث كان « معدل انتاج الدونم الواحد من الدخان يتراوح بين ٤٠ و ١٥٠ كلغم » .

١٩٣٥ — ١٩٤٤ — بالرغم ان الكاتبة حددت الفترة حتى سنة ٤٤ فانها تحدثت ايضا عن سنة ٤٥ وهي تتحدث عن ان الانتاج قد انخفض في سنتي ١٩٣٢ ، ١٩٣٣ وبحيث بلغ ١٩٧ر٧٩٠ ، ١٦١ر٣٣٦ طنا في السنوات ٣٢ و ٣٣ ، بينما كان عام ٣١ ٢٤٥ر٠٧٢ طنا . وكذلك انخفاضه في ١٩٣٨ ، ولكن بمراجعة حجم الانتاج كما ورد في الجدول الذي ارفقته ، فلقد اتضح ان الانتاج كان عام ١٩٣٨ ٣٧٠ر٦٥٦ طنا بينما يقول الجدول ان حجم الانتاج في العام السابق (عام ٣٧) كان ٦٣ر٠٠٦ اطنان . فكيف انخفض الانتاج ؟ وبالاضافة لهذا تقول الكاتبة « الا ان الانتاج ازداد من ٥٢٥١٤٦ طنا عام ١٩٤٥ الى ٦٤٧٣٢١ طنا عام ١٩٤٤ ، ويعود ذلك الى تطور اساليب الزراعة خلال عشر سنوات » (ص ٣٢) ولكن سنة ١٩٤٥ توجد في الجدول . وكيف يزداد الانتاج من عام ٤٥ الى عام ٤٤ أليس العكس هو الصحيح . ولو افترضنا على ضوء حديث الكاتبة عن تطور اساليب الزراعة خلال عشر سنوات ، بأن المقصود بـ عام ١٩٤٥ هو عام ١٩٣٥ ، فان التقدير ايضا يكون غير صحيح ، لان الرقم الذي ذكرته وهو (٥٢٥١٤٦) طنا غير موجود في مقابل اي سنة من السنوات المشمولة بجدول عنان العامري اي الاعوام من (١٩٢٢ الى ١٩٤٤) . وبالاضافة لهذا فان الرقم الذي قالت انه حجم الانتاج في العام ١٩٤٤ بمعرض المقارنة ، وهو ٦٤٧٣٢١ طنا (ص ٣٢) يتناقض مع الرقم المذكور في جدولها المرفق حيث ذكر في الجدول ان حجم الانتاج عام ١٩٤٤ هو ٦٢٧١٦٦ طنا (ص ٣٢) . ولكم هو مضحك ان نعلم ان الرقمين المذكورين والمتناقضين وردا في نفس الصفحة والمسافة بينهما سبعة اسطر فقط .

وتقول الكاتبة ان « مجموع المساحة المزروعة في فلسطين ٩ر٢٠٥ر٥٣٨ » عام ١٩٤٥ (ص ٣٣) منها ٧ر٧١٠ر٠٥١ دونما اراضي مزروعة حبوبا ١ر٢١٠ر١٥٨ دونما خضار وفاكهة و ٥٨٤ر٩٤١ حمضيات (ص ٣٣) والطريف ان مساحة هذه المناطق تبلغ ٩ر٥٠٥ر١٥٠ دونما اي ما يزيد بـ ٢٩٩ر٦١٢ دونما عن الرقم الاجمالي الذي ذكرته الكاتبة . والاطرف من ذلك ان مساحة الحمضيات في العام ١٩٤٥ على الصفحة ٣٣ والتي كانت تبلغ ٥٨٤ر٩٤١ دونما اصبحت في العام نفسه ولكن على الصفحة ٣٥ ، ٢٨٥ر٣٢٩ دونما أي أقل بـ ٢٩٩ر٦١٢ دونما اي ان المساحة قد انخفضت بما يزيد على النصف من الصفحة ٣٣ الى الصفحة ٣٥ . ولكن لا بأس فالكاتبة قد تحدثت عن « استهلاك الاراضي » في (ص ١٣) وها هي تستهلك ٢٩٩ر٦١٢ دونما خلال صفحتين فقط .

وعندما تتحدث الكاتبة عن النسبة المئوية لمساحة الاراضي المزروعة ، تذكر النسب التالية : حمضيات وموز ٤ر٦٪ . فاكهة وخضار ١ر١٣٪ . حبوب ٨ر٨٣٪ . ولكن حاصل جمع هذه النسب ليس ١٠٠٪ كما تقول في صفحة ٣٥ . بل ٣ر١٠٣٪ ، اي ان الاراضي المزروعة هي اكثر بـ ٣ر٣٪ من الاراضي الموجودة والـ ٣ر٣٪ هذه تساوي على الارض ٧٨٢ر٣٠٣ دونما (فقط) باعتبار ان المساحة التي حددتها الكاتبة للاراضي الزراعية هي ٩ر٢٠٥ر٥٣٨ دونما .

الزراعة العربية في فلسطين المحتلة : تقول الكاتبة ان الدولة تملك « ١٦ر٩ مليون دونم »